دولة الكويت
الإدارة المركزية للإحصاء
CENTRAL STATISTICAL BUREAU

كويت جديدة
NEWKUWAIT

النشرة الإحصائية لمسح
الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021

الإدارة المركزية للإحصاء

نوفمبر 2021

قائمة المحتويات:

القسم الأول: الإطار العام لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021	**3**
مقدمة	3
أولاً: أهداف المسح	4
ثانياً: الإطار العام لتنفيذ المسح الميداني للاستثمار الأجنبي المباشر	5
ثالثاً: المفاهيم والمصطلحات	6
القسم الثاني: النتائج النهائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021	**12**
مقدمة.	**12**
أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت:	**14**
الاستثمار الأجنبي المباشر في "حقوق الملكية" بحسب القطاعات	21
الاستثمار الأجنبي المباشر في "أدوات الدين" بحسب القطاعات	22
القسم الثاني: الاستثمار المباشر في الخارج:	**23**
الاستثمار المباشر في الخارج في "حقوق الملكية" بحسب القطاعات	29
الاستثمار المباشر في بند "أدوات الدين" بحسب القطاعات	30
القسم الثالث: البيئة الاستثمارية في دولة الكويت	**32**

القسم الأول:
الإطار العام لمسح الاستثمار المباشر
في دولة الكويت لعام 2021

مقدمة:

لقد أصـــابت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) مختلف دول العالم في مطلع العام 2020، وأسفرت عن حدوث اختلالات عميقة في كافة المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية. وقد تأثر الاقتصاد العالمي بتداعيات الأزمة ليسجل أسوأ أداء له منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وليسجل انكماشاً بنحو 3.1% في عام 2020 (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021). وفي ذات الاتجاه، سجل الاقتصاد الكويتي انكماشاً حاداً بنحو 8.9% خلال العام ذاته. وقد جاء تنفيذ المسح الميداني الثالث للاستثمار المباشر بدولة الكويت متزامناً مع تلك الفترة التي أعقبت الإغلاقات على خلفية الجائحة وبداية مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية، وبما أدى إلى مواجهة العديد من الصعوبات في تنفيذ المسح نتيجة تطبيق الاجراءات والتدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات الصحية في البلاد.

وقد تأثرت حركة الاستثمارات العالمية بتداعيات الجائحة، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنحو 35% في عام 2020 لتصل إلى نحو تريليون دولار مقابل نحو 1.5 تريليون دولار في العام السابق، وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي للجائحة إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت آفاق الركود الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وشهدت الاقتصادات المتقدمة أشد انخفاض في حركة الاستثمارات، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر لديها بنسبة 58%، فيما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 8% في الدول النامية (تقرير الاستثمار العالمي 2021، الانكتاد). ولا شك بأن هذه التداعيات كان لها أثرها على أوضاع الشركات والاستثمارات بالاقتصاد الإقليمي والمحلي.

وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهميــة خاصة للاقتصادات المضيفة، نظراً للدور الذي تساهم به في النمو والتنمية في تلك البلاد، كمــا أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد الصادرة عنه. ونظراً لأهمية تلك الاســتثمارات، فقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصــادي لأي دولة تقاس بمدى قدرته على جذب الاســتثمارات الأجنبية المباشــرة، وإقامة المشــروعات القادرة على توفير فرص العمل وتنشــيط حركة الصــادرات، فضــلا عن تحديث الصــناعة الوطنية والوصــول بها إلى مرحلة الجودة الشـاملة. وبصـورة عامة، تحقق الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة العديد من المزايا أبرزها العمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المسـتثمر بها، وزيادة القدرات الإنتاجية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل بالدولة، كما تسهم في تنمية رأس المال البشري في الدولة المضيفة بما تقدمه من تدريب للموظفين والعمال على تشغيل مشروعات الأعمال الجديدة، إضافة إلى أن الاســتثمار الأجنبي المباشــر يؤدي إلى تحســين ميزان المدفوعات نتيجة لتدفق الأموال للداخل في البداية ثم نتيجة لزيادة الصادرات أو تخفيض الواردات بعد ذلك.

ويتمثل الغرض الأســاسي من تنفيذ مسـح الاسـتثمار المباشـر في تحسـين جودة الإحصـاءات في الدولة، وذلك من خلال جمع بيانات شــاملة ودقيقة ومنســقة حول مراكز الاســتثمار المباشــر مقســمة إلى حقوق الملكية وأدوات الدين، وذلك بحســب اقتصــاد المســتثمر المباشــر (بالنســبة للاستثمار المباشر الموجه إلى الداخل) أو مؤسسة الاستثمار المباشر (بالنسبة للاستثمار المباشر الموجه إلى الخارج).

أولاً: أهداف المسح

يأتي المسح الميداني الثالث للاستثمار المباشر لعام 2021 كأحد المسوح التي تهدف إلى فهم كافة المعطيات المتعلقة بالمناخ الاســتثماري بدولة الكويت من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة حول الكيانات الأجنبية التي تصــنف كمؤســســات للاســتثمار المباشــر في البلاد. والهدف منه يكمن باستكمال قاعدة بيانات الاستثمار المباشر من خلال تنفيذ المسح للسنوات من 2018 ولغاية 2020 بهدف تطوير قاعدة بيانات الاستثمار المباشر واستكمال السلسلة الزمنية للبيانات حتى

أحدث بيانات سنوية متاحة. هذا وتكمن أهمية بناء قاعدة بيانات للاستثمار المباشر للدولة في التعرف على طبيعة المناخ الاستثماري في الاقتصاد الكويتي، وسعي الدولة إلى استقطاب المستثمرين الأجانب بما يتوافق مع خطة التنمية الوطنية لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035 "كويت جديدة" التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد متنوع مزدهر ومستدام، وذلك من خلال سبعة ركائز أساسية تستهدف جعل الكويت مركزاً إقليمياً رائداً مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي. وتتمثل الأهداف الرئيسة لمسح الاستثمار المباشر فيما يلي:

- تحديث قاعدة بيانات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، والاستثمار المباشر في الخارج.
- رصد حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت وتدفقات هذه الاستثمارات، وكذلك الاستثمار المباشر في الخارج.
- رصد التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المباشر في الخارج.
- رصد التوزيع الجغرافي (حسب البلد) للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الدول التي تمثل مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، والاستثمار المباشر في الخارج بحسب كل دولة.
- توفير المعلومات عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني في مجال العمالة.
- حصر المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت.

ثانياً: الإطار العام لتنفيذ المسح الميداني للاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل مسح الاستثمار المباشر واحداً من المسوح المهمة التي تنفذها الإدارة المركزية للإحصاء، وهو يعد من المسوح النوعية التي تحقق نجاحات من خلال تقديم البيانات وتوفيرها بما يساعد على وضع الخطط الاستراتيجية للدولة. وتنبع أهمية هذا المسح مما يوفره من بيانات لتحديد حجم رأس مال الاستثمار الأجنبي بأنواعه المختلفة في دولة الكويت، وكذلك تحديد حجم رأس المال الوطني

خارج دولة الكويت باستثناء الحكومة العامة، هذا بالإضافة إلى أن مسح الاستثمار المباشر يساعد في التعرف على القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يتجه إليها الاستثمار الأجنبي من جانب، والتي توجه إليها الاستثمارات المحلية خارج دولة الكويت من جانب آخر، وبالتالي تؤدي إلى تحديد أهم خصائص المستثمرين الأجانب وحجم استثماراتهم في دولة الكويت وحصر أسباب الاستثمار والصعوبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت، مما يساعد على فهم أولويات الاستثمار في الاقتصاد المحلي ومعوقاته، ودراسة تدفقات الاستثمار بغية تحسين البيئة المحلية للأعمال وخلق المناخات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية. لذا فاستمرار تنفيذ مسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت يساعد على تحديث قاعدة إحصائية لبيانات الاستثمار المباشر، والتي تشمل بيانات ومؤشرات تساعد متخذي القرار بالدولة، وتلبي الاحتياجات الإحصائية للمستخدمين والباحثين والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

وتُنفذ الإدارة المركزية للإحصاء مسح الاستثمار المباشر من خلال جمع بيانات المسح باستخدام أسلوب الاستمارة الإلكترونية، وبما يسمح لتلك الشركة الخاضعة للمسح بإحداث أية تغيرات يراها الفريق الفني للمسح، وذلك من خلال التواصل مع المنشآت المشمولة بالمسح عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالفريق الفني لهذا المسح في الادارة المركزية للإحصاء. وتعتبر البيانات التي يتمّ جمعها عن كل منشأة بيانات سرية لا تستخدم إلا للأغراض الإحصائية، حيث تتعهد الإدارة المركزية للإحصاء بالمحافظة على سرية بيانات كافة الشركات الخاضعة للمسح، وذلك وفقاً للمواد رقم (8,7,6) من قانون الإحصاء في شأن الإحصاء والتعداد، حيث يتم نشر نتائج المسح على أساس تجميعي لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، وبما يلبي متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. **وقد تم تنفيذ مسح الاستثمار المباشر من خلال أربعة مراحل رئيسة:**

1-المرحلة التحضيرية: تم في هذه المرحلة تحديث ومراجعة شكل استمارة المسح المستخدمة التي تم تصميمها لتتسم بالوضوح والبساطة في أسئلتها، وترتيب حقولها وشمولها لكافة البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف المسح، بحيث تتوافق مع التعاريف والمعايير الدولية والفنية المتعارف

عليها. كما تم تصميم استمارة المسح هذه المرة في شكلها الجديد لتتوافق مع متطلبات صندوق النقد الدولي بالتعاون والتنسيق مع خبراء المركز الإحصائي الخليجي (GCC STAT)، وآخذةً بعين الاعتبار تجارب الدول الاخرى في هذا الخصوص. كما شمل نموذج مسح الاستثمار المباشر دليل موجز بخصوص المفاهيم الأساسية التي يستند إليها المسح باللغتين العربية والإنجليزية. وفي هذا الإطار، قام الفريق المكلف بتنفيذ المسح بالتواصل مع المسئولين المعنيين في كل من بنك الكويت المركزي، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والهيئة العامة للصناعة، وهيئة سوق المال، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، ووحدة تنظيم التأمين، واتحاد مصارف الكويت، واتحاد الصناعات الكويتية، واتحاد شركات الاستثمار، والاتحاد الكويتي للتأمين، وذلك بغرض تقديم الدعم الفني والمعلوماتي اللازم لتنفيذ مشروع بناء القاعدة الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، واستغلال الإمكانيات المتاحة لدى تلك الجهات الحكومية لتسهيل عملية تنفيذ المسح.

وفي هذه المرحلة تم الاستعانة بالهيئات والجهات المعنية بالدولة لتحديد أسماء وقوائم للشركات والمؤسسات المؤهلة بأن تقع ضمن نطاق مجتمع الدراسة المستهدف، وهو الذي يتصف بكونه "عينة غير عشوائية"، وأبرز ما يعتمد عليه تحديد الشركات الداخلة في المسح هو التركيز على الشركات التي يتوافر عنها بيانات لدى المؤسسات الحكومية.

2-مرحلة العمل الميداني: تم حصر جميع المنشآت التي تقع تحت إشراف هيئة سوق المال وبنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى جميع المنشآت المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك جميع منشآت قطاع التأمين والشركات الأجنبية في القطاع الصناعي الخاضعة للهيئة العامة للصناعة، والشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وذلك اعتماداً على قواعد البيانات الموجودة لدى تلك المؤسسات العامة، بالإضافة إلى بعض الشركات في القطاع الخدمي اعتماداً على ما هو متوفر لها من بيانات. وقد تم تنفيذ المسح على حجم عينة بلغت 428 وحدة مؤسسية تغطي كل قطاعات الاقتصاد الكويتي التي توافرت عنها بيانات، وقد أستثني من

ذلك قطاع الحكومة العامة نظراً لسرية بيانات هذا القطاع، وقد شمل هذا المسح جميع مكونات القطاع المالي الذي يغطى البنوك المحلية (تقليدية وإسلامية)، وفروع البنوك الأجنبية، وشركات الصرافة، وشركات الاستثمار، وصناديق الاستثمار. كذلك شمل المسح شركات قطاع الاتصالات، وقطاع العقار، وقطاع التأمين، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. وقد تبنى المسح المفهوم الشامل للاستثمار المباشر، أي الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، والاستثمار الكويتي المباشر في الخارج. وغطى هذا المسح أرصدة الاستثمار المباشر في كلا الاتجاهين، وذلك في نهاية أعوام الفترة (من عام 2018 حتى عام 2020).

3- مرحلة تجهيز البيانات: بعد استلام استمارة المسح من الجهات المعنية يقوم الفريق الفني للمسح بجمع البيانات وتجهيزها ومن ثم التحقق من جودتها واستيفاء كافة بيانات الاستمارة واستكمال البيانات الناقصة. وبعد استيفاء جميع هذه البيانات، يتم إدخال بيانات الاستمارة في برنامج مصمم ليعطي مخرجات محددة.

4- مرحلة استخراج النتائج: يتم استخراج النتائج وإعداد التحليل الإحصائي والاقتصادي اللازم، ومن ثم إعداد التقرير النهائي.

ثالثاً: المفاهيم والمصطلحات

الاستثمار: يمثل قيمة الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية، ويعبر عنه أيضاً بأنه صافي الزيادة في رأس المال الحقيقي للاقتصاد لأي مجتمع من المجتمعات. ويقوم بالاستثمار كل من الأفراد والشركات والحكومات.

الاستثمار الأجنبي: توجيه مدخرات اقتصاد ما في إقليم جغرافي ما إلى تكوين أصول رأسمالية حقيقية جديدة أو امتلاكها في اقتصاد آخر في إقليم جغرافي آخر. ويتضمن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في الحافظة المالية، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأجنبية الأخرى.

الاستثمار المباشر: يقوم على أساس إنشاء مشاريع إنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، وهو إجراء اقتصادي لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات لاقتصاد البلد المعني. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.

الإستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك الاستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر غير الاقتصاد المستثمر به. وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي ما نسبته 10% أو أكثر من حقوق المساهمين، مما يخوله لممارسة نوع من التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحه. وبذلك توصف هذه العملية بأنها استثمار أجنبي مباشر.

الوحدات التي تخضع للمسح: يوجد الاستثمار المباشر عندما تقوم وحدة مقيمة في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحها درجة مؤثرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويدخل هذا المفهوم حيز التنفيذ حينما يمتلك المستثمر المباشر حصة ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في "مؤسسة الاستثمار المباشر" (عادة ما تعادل الملكية من الأسهم العادية). وبمجرد بلوغ هذا المستوى الحدي تعتبر الكيانات المشاركة قد دخلت في علاقة استثمار مباشر، وتدرج في الاستثمار المباشر مراكز حقوق الملكية والدين بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وكذلك بين كل مؤسسات الاستثمار المباشر ذات الصلة بنفس المستثمر المباشر، باستثناء الدين بين جهات الوساطة المالية (البنوك). وتدرج في الاستثمار المباشر الكيانات التي لديها مستثمر مشترك ولكنها لا تحوز نسبة 10% أو أكثر من حصة الملكية في بعضها البعض، وتُعرف هذه الكيانات باسم" المؤسسات الزميلة". وتُسجل البيانات في المسح المنسق للاستثمار المباشر حسب الاقتصاد على أساس موقع الاقتصاد المقابل صاحب الملكية المباشرة في مركز الاستثمار المباشر.

المستثمر الأجنبي المباشر: قد يكون المستثمر الأجنبي المباشر شخصاً أو شركة أو حكومة أو مجموعة من الأفراد المترابطين أو مجموعة من الشركات المترابطة – تعمل في بلد غير بلد إقامة

المستثمر الأجنبي شريطة امتلاك 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو من قوة التصويت في تلك المؤسسة.

شركات الاستثمار الأجنبي المباشر: تشمل الشركات التابعة (مملوكة بالكامل، مملوكة بأكثرية أسهمها، أو مملوكة بأقلية أسهمها)، وفروع الشركات أو مؤسسات شريكة، فيستخدم تعبير "مؤسسة تابعة" للإشارة إلى كافة أشكال هذه المؤسسات. وهنا نورد أشكال شركات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **الشركة التابعة**: هي شركة مساهمة محدودة يمتلك فيها المستثمر الأجنبي المباشر أكثر من 50% من الأسهم العادية أو حق التصويت مع وجود حق تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة.

- **الفرع**: هو شركة مملوكة بالكامل أو بالتضامن من قبل المستثمر الأجنبي المباشر. ويكون منشأة دائمة أو مكتب للمستثمر الأجنبي المباشر، أو شراكة غير محدودة في مشروع مشترك بين مستثمر أجنبي مباشر وأطراف أخرى، أو أراضي وإنشاءات (باستثناء تلك التي تملكها كيانات حكومية أجنبية) ومعدات غير منقولة في البلد المضيف تكون مملوكة بالكامل مباشرة من قبل غير المقيم اقتصاديا.

- **الشركة الشريكة (الزميلة)**: المؤسسة الشريكة هي شركة مساهمة محدودة يملك فيها المستثمر المباشر بين 10% و 50% من الأسهم العادية أو من قوة التصويت.

- **الشركة الفرعية**: يشمل تعبير "شركة فرعية" الشركات التابعة والفروع والمؤسسات الشريكة، ويستخدم المفهوم لوصف شركة متمركزة في بلد ما عندما يملك مستثمر أو مجموعة من مستثمرين مقيمين في بلد آخر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو سلطة التصويت. في حال كانت الشركة كيانا مسجلاً أو يملك مستثمر أو مجموعة من مستثمرين مقيمين في بلد آخر مصالح توازي 10% أو أكثر من فرع أو مشروع غير مسجل.

استثمارات الحافظة المالية: تغطي الاستثمار في الأدوات المالية القابلة للتداول مثل أسهم رأس مال الشركات والسندات (عدا ما يوصف استثمار أجنبي مباشر، والأصول الاحتياطية)، وأدوات سوق النقد والمشتقات المالية، وسندات الدين. وتنقسم العناصر الرئيسة لاستثمارات الحافظة على جانبي الأصول والخصوم إلى عنصرين رئيسين هما: سندات الملكية وسندات الدين، وكلاهما قابل للتداول والإتجار في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق المالية. وتنقسم سندات الدين بدورها إلى سندات وأذون، وأدوات السوق النقدية ومشتقات مالية، وتشمل المشتقات المالية مجموعات متنوعة من الأدوات المالية الجديدة.

الاستثمارات الأخرى: تشمل كافة الاستثمارات (عدا الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة)، مثل الائتمان التجاري، القروض أو الودائع ... وغيرها.

القسم الثاني:
النتائج النهائية لمسح الاستثمار المباشر
في دولة الكويت لعام 2021

مقدمة:

تضمن مسح الاستثمار المباشر في نسخته الثالثة كل من الشركات التي تدخل ضمن تعريف الاستثمار المباشر، وهي إما أن تكون شركات محلية لديها استثمار أجنبي مباشر في دولة الكويت، أو شركات محلية مؤهلة لأن تكون لديها استثمارات أجنبية مباشرة في المستقبل، إضافة إلى الشركات المحلية التي لديها استثمار مباشر في الخارج، أو مؤهلة لأن يكون لديها استثمار مباشر في الخارج مستقبلاً. وقد بلغ عدد الشركات المشمولة بالعينة 428 شركة موزعة على القطاعات المختلفة، فيما بلغ عدد الشركات التي استجابت للمسح 272 شركة، حيث بلغت نسبة الاستجابة نحو 63.6% مقارنة بنسبة استجابة بلغت 66.8% للمسح الثاني الذي تم تنفيذه في عام 2018، ونسبة استجابة 57.3% للمسح الأول الذي تم تنفيذه في عام 2013.

ويفسر تراجع الاستجابة في المسح الحالي 2021 في ضوء الظروف الاستثنائية التي أُجري فيها المسح، وما كان لتداعيات جائحة كورونا والتدابير الاحترازية والاشتراطات الصحية والاغلاقات على أوضاع الشركات العاملة بالاقتصاد المحلي، فعلى سبيل المثال لم يتم تسليم استمارة المسح للعديد من الشركات لأسباب عدة، منها إغلاق مقر الشركة أو تغييره إلى مكان آخر، أو توقف أعمال الشركة سواء بسبب جائحة كورونا في عام 2020 أو لسبب آخر.

شكل 1 نسبة الاستجابة في عينة مسح الاستثمار المباشر

وعلى مستوى أهم القطاعات المستجيبة، فقد بلغت نسبة الاستجابة 100% لكلٍ من قطاع البنوك وشركات الاتصالات، وشركات الصرافة، في حين بلغت نسبة الاستجابة نحو 96.9% لصناديق الاستثمار، ونحو 86.2% لشركات الاستثمار، ونحو 53.7% لشركات التأمين، ونحو 38.2% لشركات الخدمات، ونحو 30.0% للشركات العقارية، ونحو 28.6% لشركات تعمل في مجال النفط والغاز، ونحو 25.4% للشركات الصناعية، ونحو 16.7% لشركات تعمل في مجال تقديم الخدمات المالية (شكل 2).

شكل 2 | **نسبة الاستجابة في عينة المسح لأهم القطاعات المستجيبة**

وتجدر الإشارة إلى أن "**المرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر**" الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2010 قد تناول في محتواه قضية أساسية تتعلق بكيفية معالجة مستويات التغطية المنخفضة ومعدلات الردود المنخفضة عند إجراء المسح، حيث أشار التقرير بشكل واضح إلى أنه يمكن اللجوء لإجراء تقديرات لبيانات بعض الجهات (التي تأخرت في الرد أو التي لم تستجب بالأساس) إذا كانت نسب الاستجابة أقل من 100%. ومن بين طرق التقدير تلك بالنسبة للبلدان التي سبق لها إجراء مسح الاستثمار المباشر، استخدام التقديرات أو البيانات السابقة

باعتبارها نقطة بداية جديدة، أي استخدام بيانات أخر سنة سابقة تم فيها إجراء المسح كبيانات تقديرية للجهات التي لم تبلغ في الوقت المحدد[1]. هذا، وقد تم اللجوء لهذا الأسلوب لتقدير عدد محدود من الشركات والتي غالباً لم يكن لديها استثمار أجنبي مباشر داخل دولة الكويت، وبلغت نسبة مساهمة تلك الجهات نحو 7.6% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة الكويت، فيما بلغت نسبة مساهمة هذه الجهات نحو 3.0% من إجمالي أرصدة الاستثمار الكويتي المباشر في الخارج.

وقد أشارت نتائج المسح إلى أن عدد الشركات التي لديها استثمار أجنبي مباشر قد بلغ 82 شركة تمثل نحو 30.1% من إجمالي عدد الشركات التي استجابت للمسح، في حين بلغ عدد الشركات التي لديها استثمار أجنبي في الحافظة المالية 32 جهة تمثل نحو 11.8% من إجمالي الشركات المستجيبة. وفي مقابل ذلك، بلغ عدد الشركات التي لديها استثمارات مباشرة في الخارج 84 شركة تمثل نحو 30.9% من إجمالي عدد الشركات المستجيبة، في حين تمثل الشركات التي لديها استثمارات خارجية في الحافظة المالية 56 شركة تمثل نحو 20.6% من الشركات المستجيبة. ويستعرض التقرير في أجزائه التالية النتائج النهائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت

بلغ إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية بدولة الكويت (في القطاعات التي شملها المسح وقدمت بيانات باستثناء قطاع الحكومة العامة) نحو 14010.7 مليون دينار في نهاية عام 2020، بارتفاع قيمته 1024.7 مليون دينار ونسبته 7.9% مقارنةً بإجمالي أرصدة العام السابق البالغ نحو 12986.0 مليون دينار. هذا وتتوزع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت بحسب الأهمية النسبية ما بين استثمارات مباشرة أو استثمارات في المحافظ المالية أو غيرها. ويأتي في

[1] – صندوق النقد الدولي: ***المرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر***، مارس 2010.

المرتبة الأولي من حيث الأهمية النسبية كما في نهاية عام 2020 الاستثمارات في الحافظة المالية برصيد 5558.5 مليون دينار وبنسبة 39.7% من إجمالي أرصدة تلك الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية الاستثمار الأجنبي المباشر برصيد 3550.7 مليون دينار وبنسبة 25.3% من الإجمالي، ثم أرصدة الاستثمارات الأجنبية في الأدوات المالية الأخرى برصيد 3297.7 مليون دينار وبنسبة 23.5% من الإجمالي، وأخيراً الاستثمارات الأجنبية في المشتقات المالية برصيد 1603.8 مليون دينار وبنسبة 11.4% للإجمالي كما في نهاية العام 2020 (جدول 1، وشكل 3).

جدول 1 أرصدة الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ الاستثمار الأجنبي المباشر	3663.3	3670.0	3550.7
▪ الاستثمار الأجنبي في الحافظة المالية	3550.3	4786.8	5558.5
▪ الأدوات المالية الأخرى	2315.6	3160.0	3297.7
▪ المشتقات المالية	1549.7	1369.1	1603.8
إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية	**11078.9**	**12986.0**	**14010.7**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 3 هيكل الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت في نهاية العام 2020

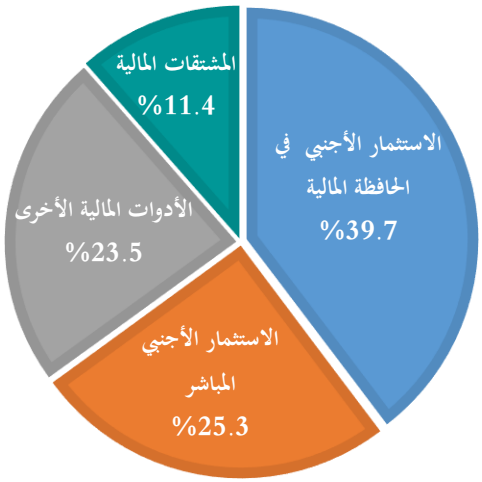

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وجدير بالذكر أن تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت تشير إلى أنها تراجعت في نهاية العام 2020 بقيمة 119.3 مليون دينار وبنسبة 3.3% لتصل إلى نحو 3550.7 مليون دينار بعد أن ارتفعت في العام السابق 2019 بمقدار 6.7 مليون دينار وبنسبة 0.2%. هذا وقد تمثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساساً في بند "حقوق الملكية" برصيد 3367.7 مليون دينار وبنحو 94.8% من إجمالي تلك الاستثمارات في نهاية عام 2020 مقارنةً بنحو 93.2% للعام السابق، في حين ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بند "أدوات الدين" بالنسبة الباقية (جدول 2، وشكل 4).

جدول 2 أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ حقوق الملكية	3406.7	3420.4	3367.7
▪ أدوات الدين	256.6	249.6	183.0
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	**3663.3**	**3670.0**	**3550.7**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 4 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت (مليون دينار)

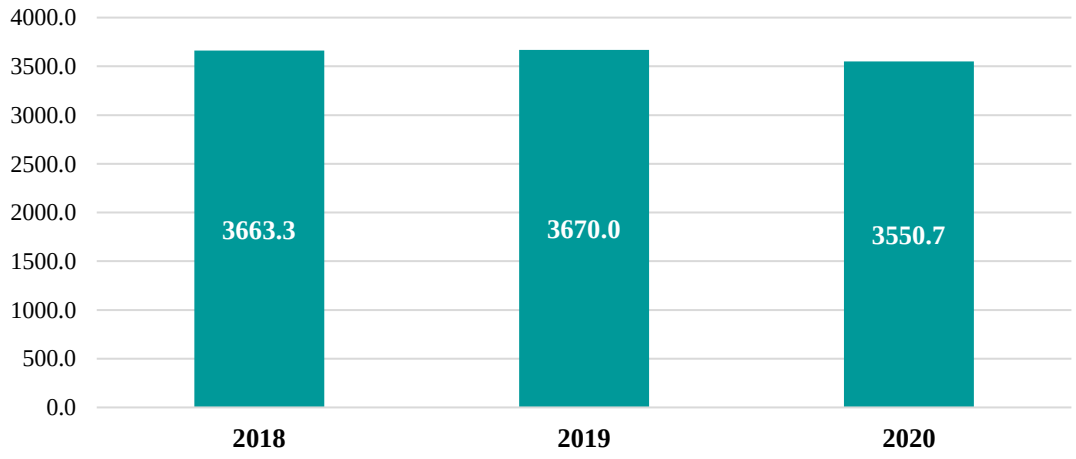

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت بحسب القطاعات المتلقية لتلك الاستثمارات في نهاية عام 2020، فيأتي قطاع الاتصالات في المرتبة الأولى من بين تلك القطاعات بقيمة بلغت نحو 729.8 مليون دينار وبما يشكل نحو 20.6%، يليه قطاع شركات الاستثمار بقيمة بلغت 711.0 مليون دينار وبما يشكل نحو 20.0%، ثم قطاع البنوك بقيمة بلغت 455.4 مليون دينار وبما يشكل نحو 12.8%، ثم قطاع الشركات الصناعية بقيمة 341.1 مليون دينار وبنسبة 9.6% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نهاية عام 2020 (جدول 3، وشكل 5).

جدول 3 التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ شركات الاتصالات	752.5	755.3	729.8
▪ شركات استثمار	812.8	796.0	711.0
▪ البنوك	479.7	504.1	455.4
▪ شركات صناعية	447.8	364.0	341.1
▪ شركات تأمين	54.9	67.4	73.4
▪ شركات عقارية	18.3	30.1	41.7
▪ صناديق استثمار	26.3	29.2	34.2
▪ شركات صرافة	16.5	16.9	19.6
▪ شركات الخدمات	0.3	3.3	12.0
▪ شركات النفط والغاز	0.1	0.1	0.1
▪ أخرى	1054.0	1103.7	1132.4
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	**3663.3**	**3670.0**	**3550.7**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 5 الهيكل النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب القطاعات لعام 2020

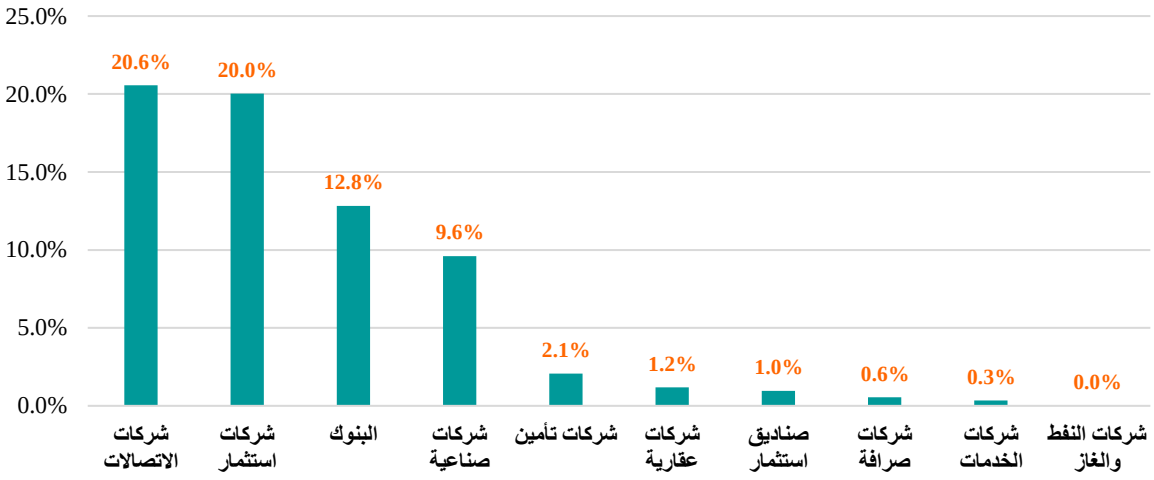

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وبحسب التوزيع النسبي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت وفقاً للأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها الشركات المحلية المتلقية لتلك الاستثمارات في نهاية عام 2020، فيأتي قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في المرتبة الأولى من بين تلك القطاعات بقيمة بلغت نحو 772.4 مليون دينار وبما يشكل نحو 21.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يليه أنشطة المعلومات والاتصالات بقيمة بلغت 730.2 مليون دينار وبما يشكل نحو 20.6%، ثم نشاط الصناعات التحويلية بقيمة بلغت 340.7 مليون دينار وبما يشكل نحو 9.6%، ثم نشاط التشييد بقيمة 41.7 مليون دينار وبنسبة 1.2% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نهاية عام 2020 (جدول 4).

جدول 4 أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت بحسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	810.1	838.4	772.4
▪ المعلومات والاتصالات	752.9	755.6	730.2
▪ الصناعات التحويلية	447.5	363.6	340.7
▪ التشييد	18.3	30.1	41.7
▪ أنشطة الخدمات الأخرى	46.5	36.4	32.2
▪ إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	0.1	3.0	11.7
▪ أخرى	1587.9	1642.9	1621.7
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	***3663.3***	***3670.0***	***3550.7***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي (بحسب بلد المصدر) للاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت في نهاية عام 2020، فقد ساهمت أكبر 10 دول بما قيمته 3163.2 مليون دينار وبما يمثل نحو 89.1% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 3301.1 مليون دينار وبما يمثل بنحو 89.9% من تلك الأرصدة في نهاية عام 2019.

شكل 6 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من أهم 10 دول خلال عام 2020

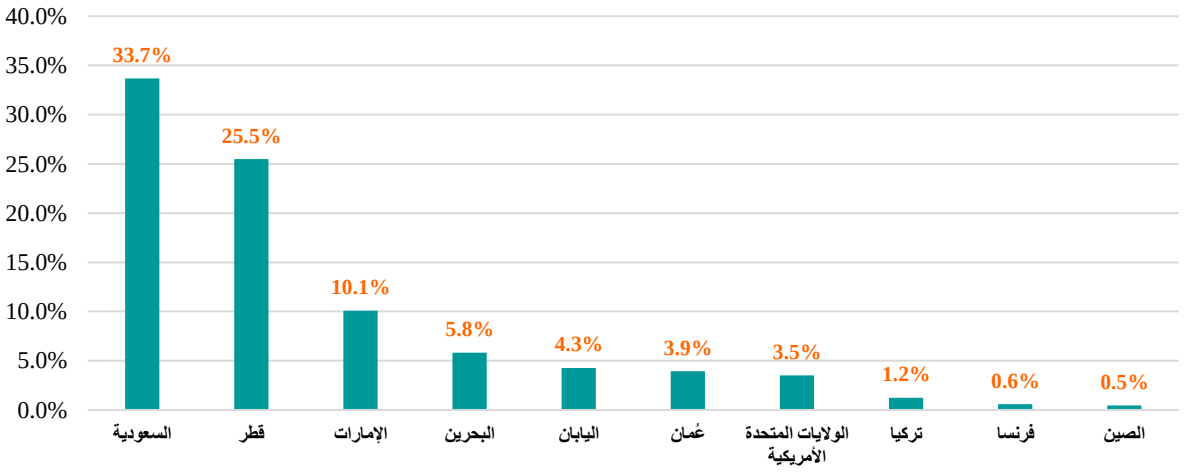

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى مستوى هذه الدول فرادى، تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى للدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الكويت في نهاية عام 2020، وذلك برصيد بلغ نحو 1196.5 مليون دينار ويمثل نحو 33.7% من إجمالي تلك الاستثمارات، يلي ذلك دولة قطر بقيمة استثمارات بلغت 904.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 25.5%، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة 358.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 10.1%، ثم مملكة البحرين بقيمة 207.3 مليون دينار وبنسبة 5.8%، ثم اليابان بقيمة 151.8 مليون دينار وبنسبة 4.3%، ثم سلطنة عُمان بقيمة 139.2 مليون دينار وبنسبة 3.9% (شكل 6، وجدول 5).

جدول 5 التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ السعودية	1154.1	1201.6	1196.5
▪ قطر	1042.0	997.0	904.8
▪ الإمارات	311.5	359.8	358.1
▪ البحرين	223.6	218.7	207.3
▪ اليابان	140.7	151.8	151.8
▪ عُمان	151.8	152.8	139.2
▪ الولايات المتحدة الأمريكية	228.0	144.6	124.8
▪ تركيا	23.0	37.2	43.5
▪ فرنسا	18.6	21.2	20.6
▪ الصين	16.1	16.5	16.7
جملة الدول المختارة	**3309.4**	**3301.1**	**3163.2**
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	***3663.3***	***3670.0***	***3550.7***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد العاملين بالشركات التي لديها استثمارات أجنبية مباشرة واستوفت بيانات العمالة وعددها 39 شركة قد بلغ 8640 عامل في نهاية عام 2020، وذلك مقابل 7801 عامل لعام 2018، بما يمثل ارتفاعاً مقداره 839 عامل ونسبته 10.8%. وقد بلغ عدد

العاملين الكويتيين في تلك الشركات 1821 عامل بنهاية عام 2020 بما يمثل 21.1% من إجمالي تلك العمالة، مقابل 1853 عامل في نهاية عام 2018 ويمثل نحو 23.8% من الإجمالي (جدول 6).

جدول 6 عدد العاملين لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت

القطاع	2018			2020		
	كويتي	غير كويتي	إجمالي	كويتي	غير كويتي	إجمالي
▪ شركات عقارية	46	3354	3400	40	4112	4152
▪ شركات صناعية	683	590	1273	695	524	1219
▪ شركات الاستثمار	193	686	879	167	850	1017
▪ شركات الاتصالات	526	324	850	498	320	818
▪ شركات الصرافة	39	714	753	37	702	739
▪ البنوك	346	178	524	349	141	490
▪ شركات أخرى	10	56	66	16	84	100
▪ شركات الخدمات	4	9	13	8	47	55
▪ شركات تأمين	5	37	42	10	39	49
▪ شركات النفط والغاز	1	0	1	1	0	1
الإجمالي	***1853***	***5948***	***7801***	***1821***	***6819***	***8640***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

الاستثمار الأجنبي المباشر في بند "حقوق الملكية" بحسب القطاعات:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بند "حقوق الملكية" نحو 3367.4 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل نحو 3420.4 مليون دينار للعام السابق 2019، بما يمثل انخفاضاً بلغت قيمته نحو 52.7 مليون دينار ونسبته 1.5%. وقد ساهم قطاع شركات الاتصالات بنحو 21.2% من إجمالي تلك الاستثمارات، يليه قطاع شركات الاستثمار بنسبة 21.1%، ثم قطاع الشركات الصناعية بنسبة 10.1%، ثم قطاع البنوك بنسبة 8.5%، وقطاع شركات التأمين بنسبة 2.2% من الإجمالي (جدول 7، وشكل 7).

جدول 7 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت "حقوق الملكية" (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ شركات الاتصالات	709.7	735.0	715.5
▪ شركات استثمار	812.8	796.0	711.0
▪ شركات صناعية	447.8	364.0	341.1
▪ البنوك	265.9	274.8	286.8
▪ شركات تأمين	54.9	67.4	73.4
▪ شركات عقارية	18.3	30.1	41.7
▪ صناديق استثمار	26.3	29.2	34.2
▪ شركات صرافة	16.5	16.9	19.6
▪ شركات الخدمات	0.3	3.3	12.0
▪ شركات النفط والغاز	0.1	0.1	0.1
▪ أخرى	1054.0	1103.7	1132.4
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	***3406.7***	***3420.4***	***3367.7***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 7 الهيكل النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر (حقوق الملكية) عام 2020

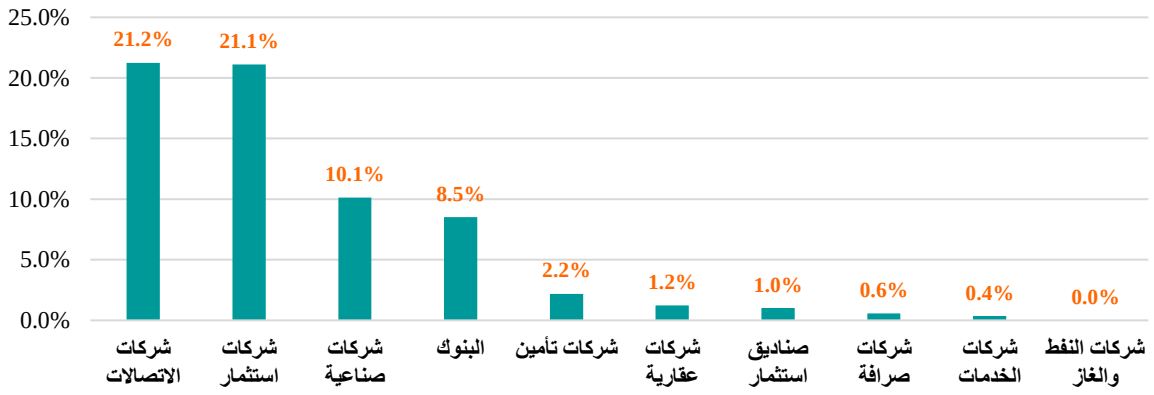

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

الاستثمار الأجنبي المباشر في بند "أدوات الدين" بحسب القطاعات:

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بند "أدوات الدين" نحو 183.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل نحو 249.6 مليون دينار في العام السابق 2019 للعام السابق، وهذا

يعكس انخفاضـاً مقداره نحو 66.6 مليون دينار ونسـبته 26.7%. وقد سـاهم قطاع البنوك بنحو 92.2% من إجمالي الاستثمار المباشر في هذا البند، يليه قطاع شركات الاتصالات بنسبة 7.8% من الإجمالي (جدول 8).

جدول 8 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت "أدوات الدين" (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ البنوك	213.8	229.3	168.7
▪ شركات الاتصالات	42.8	20.3	14.3
إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	***256.6***	***249.6***	***183.0***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانياً: الاستثمار المباشر في الخارج

بلغ إجمالي أرصدة الاستثمارات الكويتية في الخارج (للقطاعات التي شملها المسح وقدمت بيانات باسـتثناء قطاع الحكومة العامة) نحو 20349.4 مليون دينار في نهاية عام 2020، بانخفاض مقداره نحو 401.1 مليون دينار ونسبته 1.9% مقارنةً بالعام السـابق البالغ نحو 20750.5 مليون دينار. وقد بلغ رصيد الاستثمار المباشر في الخارج نحو 9176.1 مليون دينار وبما يشكل نحو 45.1% من إجمالي تلك الأرصـدة كما في نهاية عام 2020 مقابل نحو 44.9% للعام السـابق. ويأتي في المرتبة الثانية أرصـدة الاسـتثمارات في الأدوات المالية الأخرى (أي القروض والودائع في الخارج) بقيمة بلغت 5522.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 27.1% في نهاية عام 2020 مقابل نحو 27.9% للعام السابق. ثم يأتي في المرتبة الثالثة استثمارات الحافظة المالية في الخارج بقيمة بلغت نحو 3103.6 مليون دينار وبما يشـكل نحو 15.3% (نسـبة مماثلة لعام 2019)، ثم الاسـتثمارات الخارجية في المشـتقات المالية بقيمة 2547.6 مليون دينار وبما يمثل نحـو 12.5% من إجمـالي الأرصـدة الاستثمـارية في الخارج في نهـاية عام 2020 مقابل نسبة 12.0% من الإجمالي في العام السابق (جدول 9، وشكل 8).

جدول 9 أرصدة الاستثمارات الكويتية بالخارج			(مليون دينار)
البيان	2018	2019	2020
▪ الاستثمار المباشر في الخارج	9147.2	9307.3	9176.1
▪ استثمارات الحافظة في الخارج	2592.5	3167.8	3103.6
▪ الأدوات المالية الأخرى	4238.5	5792.1	5522.1
▪ المشتقات المالية	1975.8	2483.3	2547.6
إجمالي أرصدة الاستثمارات الكويتية في الخارج	***17954.0***	***20750.5***	***20349.4***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 8 هيكل الاستثمارات الكويتية في الخارج لعام 2020

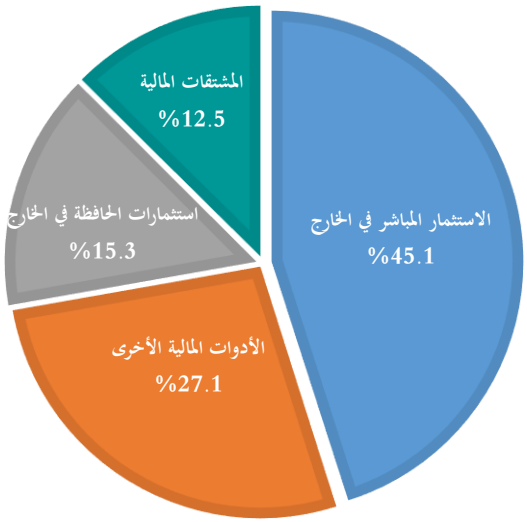

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

بلغت أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج (من جانب القطاعات التي شملها المسح وقدمت بيانات باستثناء قطاع الحكومة العامة) نحو 9176.1 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقارنةً بنحو 9307.3 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قدره نحو 131.2 مليون دينار ونسبته 1.4%. وقد ساهمت الاستثمارات المباشرة في بند "حقوق الملكية" بنحو 90.5% من إجمالي تلك الاستثمارات في نهاية عام 2020 مقابل نحو 90.0% للعام السابق، في حين

ساهمت الاستثمارات المباشرة في بند "أدوات الدين" بالنسبة الباقية البالغة حوالي 9.5% في عام 2020 مقابل نحو 10.0% للعام السابق (جدول 10، وشكل 9).

جدول 10 أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ حقوق الملكية	7966.1	8380.9	8301.7
▪ أدوات الدين	1181.1	926.3	874.5
إجمالي أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج	***9147.2***	***9307.3***	***9176.1***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 9 رصيد الاستثمار المباشر في الخارج (مليون دينار)

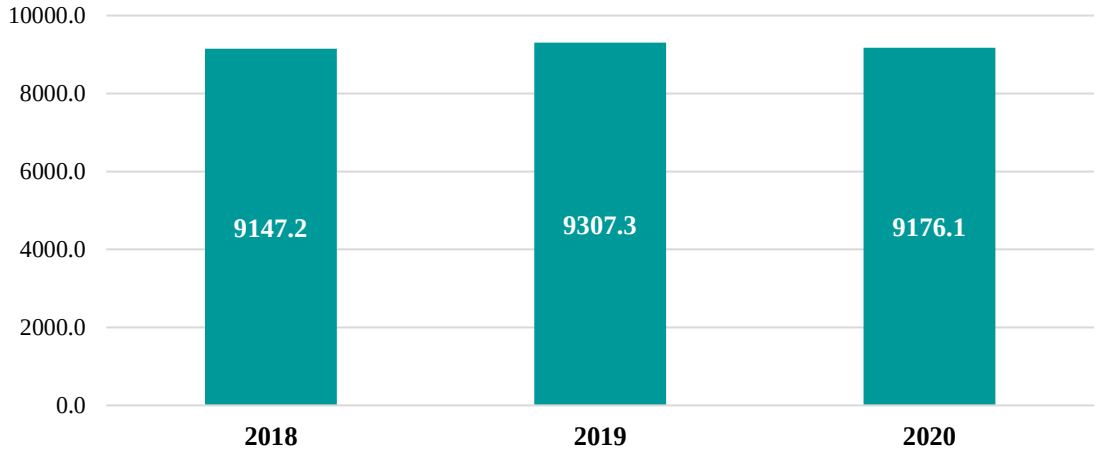

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج بحسب القطاعات المحلية المستثمرة في الخارج في نهاية عام 2020، فيأتي قطاع البنوك في المرتبة الأولى بقيمة استثمارات بلغت نحو 3327.0 مليون دينار وبما يشكل نحو 36.3% من الإجمالي، يليه قطاع شركات الاستثمار بقيمة بلغت نحو 2592.2 مليون دينار وبما يشكل نحو 28.2%، ثم قطاع شركات الاتصالات بقيمة بلغت نحو 2482.6 مليون دينار وبما يشكل نحو 27.1%، ثم الشركات الصناعية بقيمة 273.1 مليون دينار وبنسبة 3.0% من الإجمالي (جدول 11، وشكل 10).

جدول 11 التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمار المباشر في الخارج (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ البنوك	3161.8	3089.6	3327.0
▪ شركات الاستثمار	2533.9	2809.3	2592.2
▪ شركات الاتصالات	2581.6	2535.7	2482.6
▪ شركات صناعية	319.6	322.8	273.1
▪ شركات عقارية	259.8	265.7	220.0
▪ شركات التأمين	136.0	170.9	157.9
▪ صناديق الاستثمار	58.5	57.3	66.9
▪ شركات الخدمات	53.9	54.1	54.3
▪ شركات الصرافة	1.3	1.3	1.4
▪ شركات النفط والغاز	40.2	0.0	0.0
▪ أخرى	0.6	0.6	0.7
إجمالي أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج	***9147.2***	***9307.3***	***9176.1***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 10 الهيكل النسبي للاستثمار المباشر في الخارج (بحسب القطاعات) في عام 2020

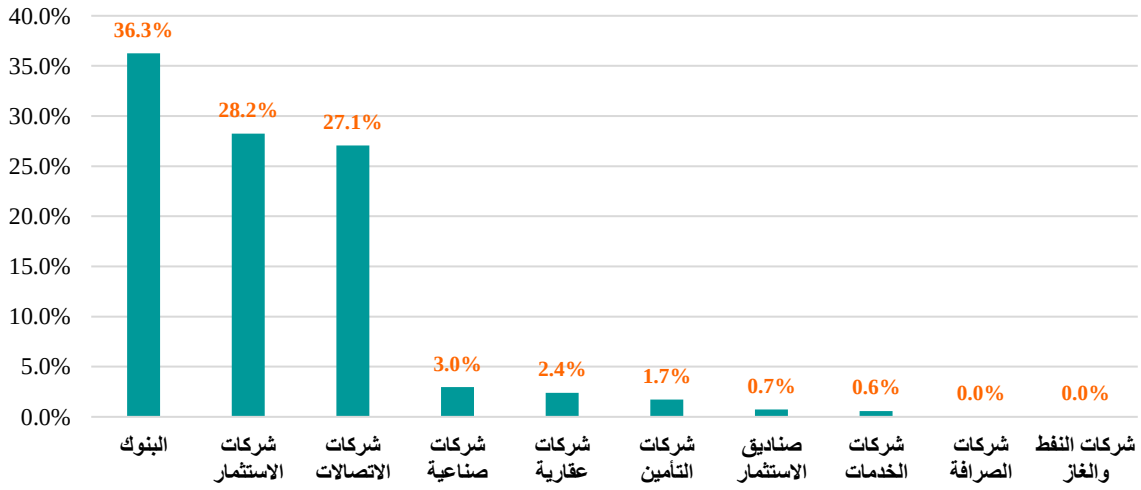

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وبحسب التوزيع النسبي لأرصدة الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج وفقاً للأنشطة الاقتصادية للشركات الكويتية المستثمرة في الخارج بنهاية عام 2020، فيأتي قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في المرتبة الأولى من بين تلك القطاعات بقيمة بلغت نحو 5989.0 مليون دينار وبما يشكل نحو 65.3% من الإجمالي، يليه أنشطة المعلومات والاتصالات بقيمة بلغت 2482.6 مليون دينار وبما يشكل نحو 27.1%، ثم نشاط الصناعات التحويلية بقيمة بلغت 273.1 مليون دينار وبما يشكل نحو 3.0%، ثم الأنشطة العقارية بقيمة 240.4 مليون دينار وبنسبة 2.6% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج بنهاية العام 2020 (جدول 12).

جدول 12 أرصدة الاستثمار المباشر في الخارج بحسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5798.4	5968.4	5989.0
▪ المعلومات والاتصالات	2581.6	2535.7	2482.6
▪ الصناعات التحويلية	319.6	322.8	273.1
▪ الأنشطة العقارية	267.0	292.5	240.4
▪ أنشطة الخدمات الأخرى	77.7	47.3	40.5
▪ الفنون والترفيه والتسلية	1.4	1.5	1.4
▪ أخرى	101.5	139.0	149.1
إجمالي أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج	***9147.2***	***9307.3***	***9176.1***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج في نهاية عام 2020، فقد استحوذت أكبر 10 دول على ما قيمته 7421.4 مليون دينار وبما يمثل نحو 80.9% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الخارج خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 7595.7 مليون دينار لتلك الدول وبما يمثل نحو 81.6% من إجمالي تلك الاستثمارات في نهاية عام 2019.

شكل 11 التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمار المباشر في الخارج في أهم 10 دول لعام 2020

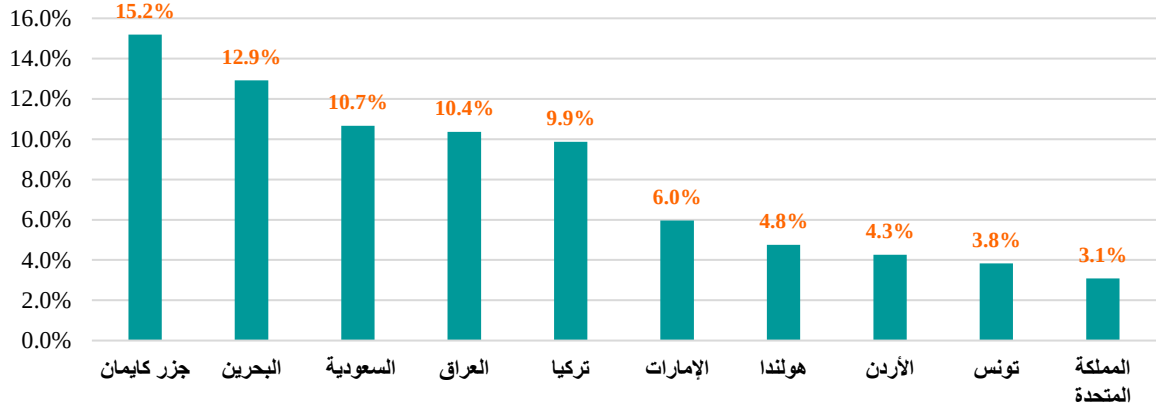

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

جدول 13 التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمار المباشر في الخارج في أهم 10 دول (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ جزر كايمان	1164.1	1351.5	1393.5
▪ البحرين	1158.3	1218.3	1184.9
▪ السعودية	1238.6	1192.6	978.2
▪ العراق	964.8	915.9	950.6
▪ تركيا	806.8	848.5	906.4
▪ الإمارات	711.4	647.6	547.4
▪ هولندا	479.9	478.2	436.3
▪ الأردن	404.7	387.2	390.4
▪ تونس	317.2	337.8	351.3
▪ المملكة المتحدة	161.3	218.2	282.4
جملة الدول المختارة	**7407.1**	**7595.7**	**7421.4**
إجمالي أرصدة الاستثمارات المباشرة في الخارج	***9147.2***	***9307.3***	***9176.1***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى مستوى هذه الدول فرادى، تأتي جزر كايمان في المرتبة الأولى للدول المتلقية للاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج في نهاية عام 2020، وذلك برصيد بلغ نحو 1393.5 مليون دينار ويمثل نحو 15.2% من إجمالي تلك الاستثمارات، يلي ذلك مملكة البحرين برصيد بلغ نحو

1184.9 مليون دينار وبما يمثل نحو 12.9%، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة برصيد بلغ نحو 978.2 مليون دينار وبما يمثل نحو 10.7%، ثم العراق برصيد 950.6 مليون دينار وبنسبة 10.4% من إجمالي الاستثمارات الكويتية المباشرة في نهاية عام 2020 (جدول 13، وشكل 11).

الاستثمار المباشر في الخارج في بند "حقوق الملكية" بحسب القطاعات المحلية:

بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة في الخارج لبند "حقوق الملكية" نحو 8301.7 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل نحو 8380.9 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل انخفاضاً طفيفاً قدره نحو 79.3 مليون دينار ونسبته 0.9%. وقد ساهم قطاع البنوك بنحو 35.3% من إجمالي تلك الاستثمارات في عام 2020، يليه قطاع شركات الاستثمار بنسبة 31.2%، ثم قطاع شركات الاتصالات بنسبة 24.9% من إجمالي تلك الاستثمارات في نهاية العام 2020 (جدول 14، وشكل 12).

جدول 14 رصيد الاستثمار المباشر في الخارج (حقوق الملكية) بحسب القطاعات المحلية (مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020
▪ البنوك	2726.1	2860.4	2928.3
▪ شركات الاستثمار	2529.5	2804.5	2588.4
▪ شركات الاتصالات	1911.0	1907.9	2065.6
▪ شركات صناعية	318.7	321.8	272.5
▪ شركات عقارية	196.4	208.2	171.7
▪ شركات التأمين	129.9	164.8	151.8
▪ صناديق الاستثمار	58.5	57.3	66.9
▪ شركات الخدمات	53.9	54.1	54.3
▪ شركات الصرافة	1.3	1.3	1.4
▪ شركات النفط والغاز	40.2	0.0	0.0
▪ أخرى	0.6	0.6	0.7
الإجمالي	***7966.1***	***8380.9***	***8301.7***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 12 | الهيكل النسبي للاستثمار المباشر في الخارج (حقوق الملكية) لأهم القطاعات في عام 2020

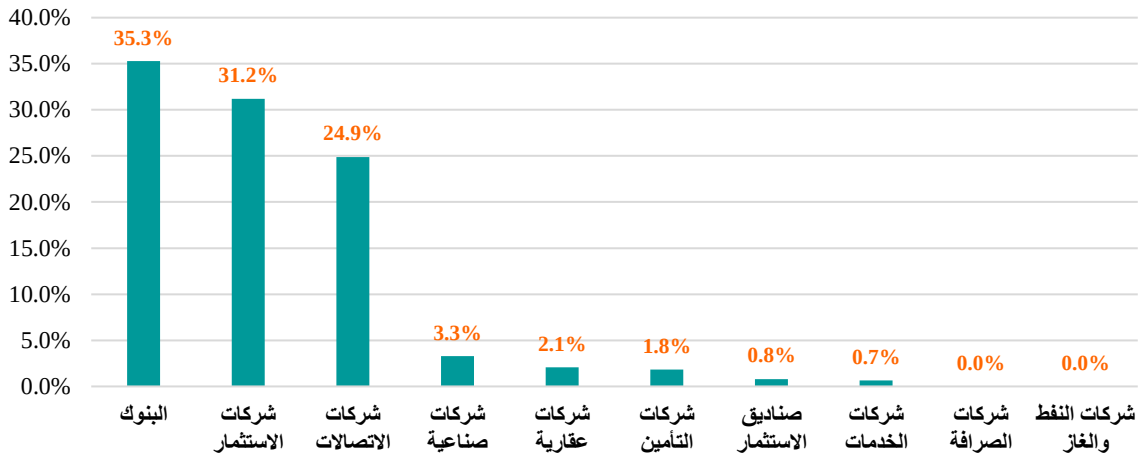

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

الاستثمار المباشر في الخارج في بند "أدوات الدين" بحسب القطاعات:

بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة في الخارج لبند "أدوات الدين" نحو 874.5 مليون دينار في نهاية عام 2020 مقابل نحو 926.3 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل انخفاضاً بلغت قيمته نحو 51.9 مليون دينار ونسبته 5.6%. وقد ساهم قطاع شركات الاتصالات بنحو 47.7% من إجمالي تلك الاستثمارات، يليه قطاع البنوك بنسبة 45.6%، ثم قطاع الشركات العقارية بنسبة 5.5% (جدول 15، وشكل 13).

شكل 13 | الهيكل النسبي للاستثمار المباشر في الخارج (أدوات الدين) لأهم القطاعات في عام 2020

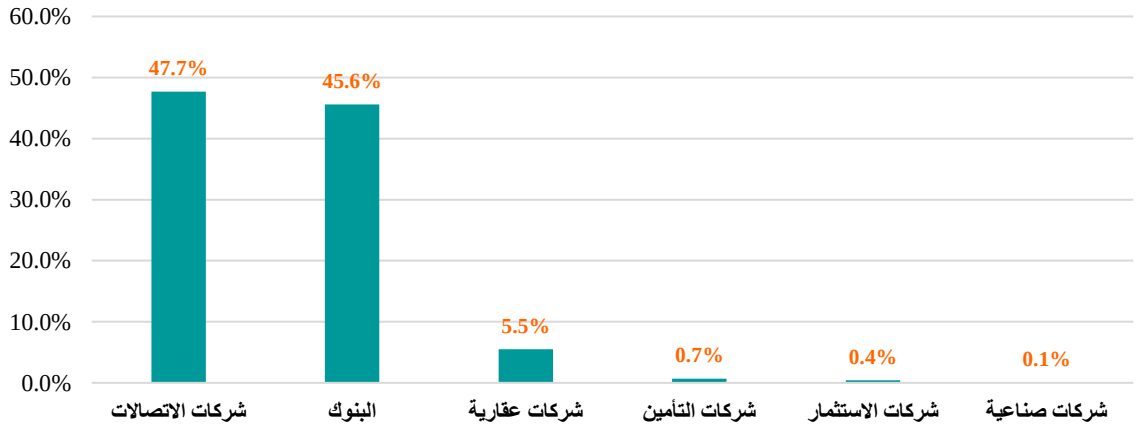

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

جدول 15 رصيد الاستثمار المباشر في الخارج (أدوات الدين) بحسب القطاعات المحلية (مليون دينار)			
البيان	2018	2019	2020
▪ شركات الاتصالات	670.6	627.8	417.0
▪ البنوك	435.7	229.2	398.7
▪ شركات عقارية	63.4	57.4	48.3
▪ شركات التأمين	6.1	6.1	6.1
▪ شركات الاستثمار	4.4	4.8	3.8
▪ شركات صناعية	0.9	1.0	0.6
الإجمالي	***1181.1***	***926.3***	***874.5***

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

القسم الثالث:
البيئة الاستثمارية في دولة الكويت

يعرض هذا القسم من التقرير أهم ملامح البيئة الاستثمارية بدولة الكويت، وتحديد أبرز العوامل المعوقة والمحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت، وذلك بحسب النتائج النهائية لمسح الاستثمار المباشر حتى نهاية عام 2020. وفي هذا الإطار، وعلى المستوى العام، هناك عدد من النتائج العامة تشير إلى ملامح البيئة الاستثمارية في الكويت بحسب رؤية المنشآت المشاركة في المسح، أهمها ما يلي:

أولاً: الإجراءات الإدارية

ترى الشركات المشاركة في المسح أن الإجراءات الإدارية الأكثر تعقيداً للاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت تتمثل في كل من (على الترتيب) صعوبة حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول للدولة (37% من الشركات ترى أنها معوقات كبيرة)، وانجاز متطلبات البلدية (32%)، وتعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار وتضارب المسؤوليات والصلاحيات بينها (31%)، والحصول على رخصة مزاولة النشاط (30%)، وإنجاز متطلبات وزارة الشؤون والعمل (29%).

وتتمثل أبرز الإجراءات الإدارية متوسطة التعقيد في كل من (على الترتيب) انجاز متطلبات وزارة العدل (30% من الشركات ترى أنها معوقات متوسطة)، وانجاز متطلبات وزارة التجارة والصناعة (27%)، والتصديق على الحالة المهنية (27%)، وإنجاز المتطلبات الضريبية للشركة في وزارة المالية (22%)، وإصدار التصريح البيئي (22%). فيما ترى الشركات المشاركة في المسح أن الإجراءات الإدارية الأقل تعقيداً للاستثمار تتمثل في كل من (على الترتيب) التسجيل في عضوية غرفة التجارة والصناعة (35% من الشركات ترى أنها معوقات أقل تعقيداً)، وفتح الحساب

البنكي للشـركة وبدء إيداع رأس المال (32%)، والتصـديق على تسـجيل الشـركة (26%)، والتصديق على السجل الجنائي (21%).

جدول 16 أولاً: الإجراءات الإدارية

البند	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا ينطبق
▪ التصديق على جدارة الأنشطة	%18	**%19**	%15	%48
▪ التصديق على السجل الجنائي	%17	%17	**%21**	%45
▪ التصديق على الحالة المهنية	%14	**%27**	%16	%42
▪ التصديق على تسجيل الشركة	%18	%19	**%26**	%37
▪ إنجاز متطلبات وزارة الشؤون والعمل	**%29**	%25	%12	%34
▪ إنجاز متطلبات وزارة التجارة والصناعة	%25	**%27**	%13	%34
▪ إنجاز متطلبات البلدية	**%32**	%18	%16	%34
▪ إنجاز متطلبات وزارة العدل	%16	**%30**	%16	%38
▪ الحصول على رخصة مزاولة النشاط	**%30**	%26	%10	%33
▪ فتح الحساب البنكي للشركة وبدء إيداع رأس المال	%18	%15	**%32**	%35
▪ التسجيل في عضوية غرفة التجارة والصناعة	%12	%18	**%35**	%35
▪ إنجاز المتطلبات الضريبية للشركة في وزارة المالية	%16	**%22**	**%22**	%41
▪ إصدار التصريح البيئي	%14	**%22**	%13	%51
▪ صعوبة حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول للدولة	**%37**	%22	%6	%36
▪ تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار وتضارب المسؤوليات والصلاحيات بينها	**%31**	%17	%8	%43
▪ طول إجراءات التصدير والاستيراد وعدم ملاءمتها	%19	**%21**	%12	%48

ثانياً: الجوانب التشريعية والقضائية

ترى الشركات أن الجوانب التشريعية والقضائية الأكثر تعقيداً للاستثمار تتمثل في كل من (على الترتيب) ضعف وسائل فض المنازعات التجارية (24% من الشركات ترى أنها معوقات كبيرة)، وغياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة (22%). فيما تتمثل العناصر التشريعية والقضائية متوسطة التعقيد في كل من ضعف الشفافية في بعض الأنظمة والإجراءات (28% من الشركات ترى أنها

معوقات متوسطة)، وضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع (25%)، وعدم ملائمة التشريعات التنظيمية (23%).

جدول 17 ثانياً: الإجراءات التشريعية والقضائية

البند	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا ينطبق
▪ ضعف وسائل فض المنازعات التجارية	**%24**	%19	%15	%42
▪ غياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة	**%22**	%21	%17	%41
▪ ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع	%14	**%25**	%12	%49
▪ عدم ملائمة التشريعات التنظيمية	%18	**%23**	%15	%44
▪ ضعف الشفافية في بعض الأنظمة والإجراءات	%23	**%28**	%9	%40

ثالثاً: السياسات الاقتصادية

بحسب الشركات المشاركة في المسح، تتمثل السياسات الاقتصادية الأكثر تعقيداً للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين (36% من الشركات ترى أنها معوقات كبيرة)، والافتقار إلى استراتيجيات وآليات الترويج لمميزات الاستثمار للدولة (31%)، وضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي (30%)، وافتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة (30%)، وضعف الاهتمام بتنمية الصادرات (28%)، وإيجاد شريك أو كفيل كويتي (26%).

وتتمثل أبرز العناصر متوسطة التعقيد في كل من الافتقار إلى استراتيجية واضحة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة (32%)، وضعف مصادر التمويل المتاحة وعدم كفايتها (31%)، وضعف الاهتمام بالتطور التقني (27%)، وشدة المنافسة بين المنتجين (25%)، وتدخل الدولة في تسعير بعض السلع والخدمات (20%). أما العناصر الأقل تعقيداً فأبرزها في عدم ملائمة النظام الضريبي (28%).

جدول 18 ثالثاً: السياسات الاقتصادية				
البند	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا ينطبق
▪ ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين	%36	%17	%8	%40
▪ تدخل الدولة في تسعير بعض السلع والخدمات	%17	%20	%16	%47
▪ افتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة	%30	%26	%7	%37
▪ ضعف الاهتمام بالتطور التقني	%25	%27	%9	%39
▪ ضعف الاهتمام بتنمية الصادرات	%28	%21	%7	%44
▪ الافتقار إلى استراتيجية وآليات الترويج لمميزات الاستثمار للدولة	%31	%22	%8	%40
▪ ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي	%30	%22	%9	%39
▪ الافتقار إلى استراتيجية واضحة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة	%20	%32	%8	%41
▪ شدة المنافسة بين المنتجين	%15	%25	%17	%42
▪ إيجاد شريك أو كفيل كويتي	%26	%19	%12	%42
▪ ضعف مصادر التمويل المتاحة وعدم كفايتها	%12	%31	%15	%42
▪ عدم ملائمة النظام الضريبي	%11	%14	%28	%46

رابعاً: البنية الأساسية

تتمثل أكثر عناصر البنية الأساسية المعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من صعوبة الحصول على مواقع أو أراضي ملائمة لإقامة المشروعات الاستثمارية (31% من الشركات ترى أنها معوقات كبيرة)، وضعف مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الحيوية (26%)، وعدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل (23%). أما العناصر متوسطة التعقيد فيتمثل أبرزها في كل من ارتفاع تكلفة التشغيل (28%)، وانخفاض كفاءة المعلومات الاستثمارية والاقتصادية (26%)، وتتمثل العناصر الأقل تعقيداً في ارتفاع أسعار المحروقات (43%)، وعدم تطور الخدمات المساندة من نقل وتأمين وغيرها (23%).

جدول 19 رابعاً: البنية الأساسية				
البند	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا ينطبق
▪ صعوبة الحصول على مواقع أو أراضي ملائمة لإقامة المشروعات الاستثمارية	%31	%12	%8	%48
▪ ارتفاع تكلفة التشغيل	%17	%28	%14	%41
▪ ارتفاع أسعار المحروقات	%3	%8	%43	%46
▪ عدم تطور الخدمات المساندة من نقل وتأمين وغيرها	%12	%20	%23	%45
▪ عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل	%23	%23	%13	%42
▪ ضعف مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الحيوية	%26	%21	%13	%40
▪ انخفاض كفاءة المعلومات الاستثمارية والاقتصادية	%24	%26	%10	%40

محفزات الاستثمار بدولة الكويت:

اقترحت الشركات المشاركة في الاستبيان العديد من الإجراءات والسياسات المطلوبة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في دولة الكويت وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك على النحو التالي:

- توفير الدعم اللوجيستي للمستثمرين وتوفير أدوات الاستثمار التي تؤهل للنجاح.
- إلغاء نظام الكفيل للمستثمر.
- إتاحة الفرصة للأجانب لتملك العقارات والمشاريع.
- توسيع دائرة القطاع الخاص المحلي وضمان تكافؤ الفرص وتشجيع المنافسة العادلة.
- الاستمرار في جهود تخفيف البيروقراطية الادارية وتسهيل الأعمال.
- تشجيع الاستثمارات المعززة للقدرة التنافسية وانتهاج سياسة التخطيط التأشيري لتلك الاستثمارات.
- تحرير الأراضي الصناعية والتجارية اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة.
- تطوير استراتيجية الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتطورة والتركيز على تعزيز الروابط الدولية بين تلك المشروعات ومساندتها وتحفيزها على التصدير.
- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تكامل التكنولوجيا.
- تطوير المهارات المهنية لتوفير الفرصة للمستثمر الأجنبي والمحلي في عصر الثورة الصناعية الرابعة.

- تعزيز الاستقرار السياسي والتشريعي الاقتصادي الكلي وفتح الأسواق وترتيب سوق العمل والنظام المالي.
- تعزيز كفاءة قطاع الصحة وتنمية المهارات.
- فتح الأسواق وترتيب سوق العمل وتعزيز ديناميكية العمل وتطوير القدرة على الابتكار.
- توفير بيئة تنظيمية متسـقة وغير تمييزية مع إزالة العوائق الإدارية التي لا طائل منها أمام مجتمع الأعمال بشكل عام.
- بيئة اقتصاد كلي مستقرة، ويشمل ذلك المساهمة في التجارة الدولية.
- موارد كافية في متناول المستثمرين، بما في ذلك توفر البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة.
- المحافظة على شفافية القطاع العام، بما في ذلك وجود نظام قضائي عادل لإنفاذ القانون.
- ضمان استناد اللوائح وتنفيذها إلى مبدأ عدم التمييز بين الشركات الأجنبية والمحلية وأن تكون تلك اللوائح متوافقة مع القانون الدولي.
- ضمان حق حرية إجراء التحويلات المالية المتعلقة بالاستثمار والحماية من المصادرة التعسفية.
- وضع إطار ملائم لبيئة تنافسية جيدة في قطاع الأعمال المحلي.
- خفض نسب الشريك أو الكفيل المحلي.
- إقامة تسهيلات إدارية للمستثمر الأجنبي.
- التوسع في الأنشطة المسموح مزاولتها للقطاع الخاص لتشمل الأنشطة الحيوية.
- تشريعات لحماية المنافسة وكسر الاحتكار.
- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام.
- تخصيص نظام إلكتروني خاص للمعاملات والرخص الخاصة بالشركات.
- التعجيل من إنشاء منطقة اقتصادية خاصة تكون كمركز مالي بنظام تنظيمي وقضائي مستقل وخاضع للتنظيم الدولي، وإطار عمل للقانون العام، وتبادل مالي عالمي ونظام صديق للضرائب أسوة بتجارب بعض الدول.
- تشجيع المستثمرين الأجانب عن طريق إعفاء ضريبي مطول وحوافز.
- منح إقامة طويلة للمستثمرين تصل لمدة 10 سنوات على الأقل.
- توفير الأراضي مجانًا للمشروعات الكبيرة خاصة المشروعات الصناعية.

- السماح للوافدين بتملك العقارات والسماح بالحصول على إقامات على أساس الملكية العقارية.
- استخدام اللغة العربية والإنجليزية في التعاملات الحكومية.
- تبسيط وتوضيح للمعاملات الحكومية والاستقرار على اللوائح والقوانين.
- منح الإقامة الدائمة لشريحة معينة من المستثمرين.
- تسهيل قواعد ومتطلبات تأشيرات الزيارة للمستثمرين.
- إعطاء صلاحيات أوسع واستقلالية إدارية ومالية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- تبسيط إجراءات منح التراخيص ومزاولة الأعمال وتقليص الدورة المستندية، وتوفير نافذة إلكترونية موحدة تجمع الجهات التي يلزم موافقتها على المشروع قبل الترخيص له وأثناء العمل فيه.
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك 100% من الشركة الأجنبية المؤسسة في الكويت.
- منح حوافز مالية ودعوم للمشاريع التي تخدم القطاعات المستهدفة.
- تسهيل إجراءات تخصيص القسائم الصناعية والأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستراتيجية.
- تسهيل استخراج رخص المزاولة.
- الدعاية الكافية والتعريف بأفضل الاستثمارات المتاحة.
- توفير كافة الضمانات للمستثمر.
- الانفتاح الاقتصادي.
- الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي.
- محاربة البيروقراطية التي تتعامل بها بعض الجهات الحكومية.
- الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة وأخذ زمام المبادرة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- وضع آلية لرصد أداء الاستثمارات الأجنبية، بغية التعرف على أي عقبات قد تواجهها والعمل على تذليلها.
- بحث ما يقدمه المستثمرون الأجانب وغيرهم من ذوي الشأن من شكاوى أو ما يثور بينهم من منازعات.
- العمل على ميكنة المراجعات الحكومية لتسريع الإجراءات.
- تسهيل إجراءات استقدام العمالة.

- اجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية وخاصة منها ما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا من خلال الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات لمختلف الجهات.
- تحفيز الاستثمار من خلال وضع أولويات للقطاعات الهامة والاهتمام بقطاع الصناعة بالكويت والتركيز عليه.
- دعم كامل لقطاع الصناعة بالكويت من خلال حماية المنتج المحلى وخصوصاً من إغراق السوق بمنتجات مستوردة غير جيدة.
- اشراك القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب مع الحكومة وصناديق الاستثمار في المشايع الكبرى.
- إجراء مقابلات مع المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال المحلين الذين يغلقون أعمالهم أو ينقلوها إلى دول أخرى لسماع أسبابهم.
- دعم القطاع الصناعي لإنشاء صناعات هامة واستراتيجية ولا تكون محصورة في المنتجات الاستهلاكية.
- التسويق والترويج للمجمع الصناعي محلياً وعالمياً.
- إرسال البعثات للخارج لتأهيل كوادر محلية قادرة على التعامل مع التكنولوجيات الهندسية والصناعية المتطورة.
- فك ارتباط الدولة بالعديد من الأنشطة التجارية والخدمية والسلعية وتحرير الاقتصاد.
- تعميق الوعي لأهمية الاستثمار المباشر ولاسيما الأجنبي منه، والترويج للبيئة الاستثمارية الكويتية.
- حث المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا ووسائل الإنتاج والتشغيل وأساليب الإدارة والخبرات الفنية والتسويقية الحديثة والمتطورة.
- تشجيع الشراكات المحققة لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي.
- تطوير القطاعات الإنتاجية.
- تنويع مصادر الدخل الوطني في دولة الكويت.
- خلق فرص عمل للعمالة الوطنية ورفع إنتاجيتها ومهاراتها المهنية في استخدام أحدث التكنولوجيا وفقاً لأفضل المعايير العالمية المعتمدة بهذا الشأن.

- إجراء مسح لفرص الاستثمار المباشر الممكنة في البلاد والترويج لها، وبيان المزايا والإعفاءات والضمانات التي يتمتع بها المستثمرون.
- إعداد الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة، وتوفير المعلومات والإيضاحات والإحصاءات المتاحة للمستثمرين.
- تسريع اجراءات التقاضي.
- تخصيص الخدمات الحكومية.
- تحديد الأولويات الاقتصادية والميز التنافسية في كل قطاع.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات.
- تحسين خطة التكويت.
- الوصول إلى المواهب المتخصصة في الخارج واستقطابها.
- الاستغناء عن العمل الورقي.
- إلمام الموظفين بلغات أجنبية لتسهيل العمل.
- إعادة النظر في السياسات والإجراءات لتخفيف القيود المفروضة على القضايا البيئية.
- زيادة التركيز على تقنيات مصادر الطاقة البديلة.
- تحسين آلية تمويل المشاريع.
- وضع خطط استراتيجية لمدد لا تقل عن 10 سنوات للاستثمار.
- توضيح توجهات الدولة بشأن الضرائب.
- إصدار نشرات دورية لتوضيح الفرص الاستثمارية وتسهيل عملية الاستثمار.
- خصخصة أصول الدولة.